تطور العلاقات الصينية الخليجية وابعادها الاقتصادية على الجانبين (دراسة قياسية)

The development of Sino-Gulf relations and their economic dimensions on both sides (an Econometric Model)

تغريد محمد عاطف عبد الحليم الغندور

مدرس بالجامعة المصرية الصينية

كلية الاقتصاد والتجارة الدولية قسم الاقتصاد الدولي، القاهرة، مصر

مستخلص

أصبحت منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص منطقة استراتيجية بشكل متزايد بالنسبة للصين. المنطقة ليست غنية فقط بالموارد الطبيعية ، وفي المقام الأول الطاقة ، وتوفرها إلى حد كبير للاقتصاد الصيني النامي ديناميكيًا ، ولكنها تفتح أيضًا الوصول إلى الطرق البحرية والبرية العالمية الرئيسية ، وكذلك الأسواق الأفريقية والأوروبية. تركز الدراسة على تفاعل الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة والتجارة والاستثمار في سياق الترابط الاقتصادي المتزايد الذي يرفع علاقات بكين مع الدول العربية في شبه المنطقة إلى مستوى استراتيجي. وبالتالي ، فإن علاقات الصين مع هذه المجموعة من الدول تتجاوز المصالح الاقتصادية البحتة وتؤثر على المصالح الاستراتيجية لبكين ، مثل الترويج الفعال لـ "مبادرة الحزام والطريق" واسعة النطاق ،تسعى الدراسة الحالية الى تحليل هذه العلاقة ومدى تطورها معتمدة على النموذج القياسي لتقدير الأثر وتبين من نتائج النموذج وجود علاقة معنوية ايجابية للتعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج والتي تم قياسها بحجم الصادرات الخليجية الى الصين وحجم الواردات الى دول الخليج من الصين، وأكدت نتائج النموذج طويل الأجل أن كلا المتغيران يؤثران بشكل ايجابي معنوي وخاصة الواردات الصينية الى دول مجلس التعاون (السعودية، الامارات، قطر، البحرين، الكويت، عمان).

الكلمات المفتاحية :الصين ، مجلس التعاون الخليجي ، نموذج الانحدار، مبادرة الحزام والطريق ، شراكة استراتيجية، النمو الاقتصادي

ABSTRACT

The Middle East in general and the Arabian Gulf region in particular have become an increasingly strategic region for China. The region is not only rich in natural resources, primarily energy, and provides them largely for the dynamically developing Chinese economy, but also opens up access to major global sea and land routes, as well as African and European markets. The study focuses on China's interaction with the GCC countries in the field of energy, trade and investment in the context of growing economic interdependence that raises Beijing's relations with the Arab countries in the sub-region to a strategic level. Thus, China's relations with this group of countries go beyond purely economic interests and affect Beijing's strategic interests, such as the effective promotion of the large-scale "Belt and Road Initiative". The current study seeks to analyze this relationship, and the extent of its development based on the standard model for estimating the impact. The results of the model show a positive significant relationship for economic cooperation between China and the Gulf countries, which was measured by the volume of Gulf exports to China and the volume of imports to the Gulf countries from China. The results of the long-term model confirmed that both variables have a positive significant effect, especially Chinese imports to the GCC countries (Saudi Arabia, the Emirates, Qatar, Bahrain, Kuwait, and Oman).

Keywords: China, GCC, Regression Model, Belt and Road Initiative, Strategic Partnership, Economic Growth

مقدمة

في العقد الأخير ، أصبحت جمهورية الصين الشعبية لاعباً أكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الرغم من أنها كانت تعتبر حتى وقت قريب "وافدًا جديدًا" وكان نهج الصين تجاه التحديات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط حذرًا ، إلا أن الصين عززت بثبات مشاركتها المتعددة الأوجه مع الدول العربية حيث وسعت وجودها الاقتصادي في هذه المنطقة المهمة.

تستند علاقات بكين مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل أساسي إلى الطلب العالمي للصين على موارد الطاقة في هذه المنطقة ، وعلى مبادرة الحزام والطريق المعروفة جيدًا ، والتي تم الإعلان عنها في عام 2013. [1]

تعتبر الصين العالم أكبر مستورد للنفط الخام ، حيث يأتي أكثر من نصف وارداتها النفطية من الشرق الأوسط. علاوة على ذلك ، باعتباره مفترق طرق لوجستيًا مهمًا من الناحية الإستراتيجية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا ، فإن الشرق الأوسط مهم بشكل خاص في سياق مبادرة الحزام والطريق الطموحة ، والتي ستجعل الصين اللاعب الرئيسي في الشبكات التجارية والاقتصادية خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، يمكن اعتبار الشرق الأوسط أهم منطقة لبكين بسبب مواردها الهيدروكربونية الغنية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

في الوقت الحاضر ، أصبح "مركز الثقل" السياسي للصين في منطقة الشرق الأوسط منحازًا ملحوظًا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بسبب المركز المهيمن الذي تحتله دول الخليج في أسواق النفط والغاز العالمية.[2]

من الناحية العملية ، يمر التعاون بين الصين ودول الخليج بتحول مستمر ، حيث ينتقل من إطار الصفقات ثنائية الاتجاه (التي قد تكون واسعة النطاق جدًا ، ولكنها غير منتظمة) إلى مستوى من الشراكة الاستراتيجية. (Bazoobandi, 2020)،

بالنظر إلى أهمية المنطقة ، أصبحت سياسة بكين أكثر طموحًا وتعقيدًا من أي وقت مضى من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية ، وبدرجة أقل للقضايا الأمنية.[3]

الدراسات السابقة

العديد من الدراسات الحديثة بحثت في العلاقات الصينية العربيه عامة والخليجية على وجه الخصوص نذكر منها مايلي:

دراسة ذاري هديل، عبد الفتاح فكرت (2022) :[3]

هدفت الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاستكشاف الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية وراء هذه المبادرة، وتقييم تأثيراتها المحتملة على العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج. سعت الدراسة لفهم كيفية ارتباط هذه المبادرة بالنمو الاقتصادي المتسارع للصين واعتمادها المتزايد على الأسواق الخارجية والموارد، وكيف تشكل استراتيجية لدمج الاقتصاد الصيني بشكل أعمق في النظام الاقتصادي العالمي.

خلصت الدراسة إلى أن مبادرة الحزام والطريق تمثل تحولاً استراتيجياً في السياسة الاقتصادية الخارجية للصين، مدفوعة بالحاجة الملحة لتأمين موارد الطاقة والمواد الخام اللازمة لاستدامة نموها الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن المبادرة تتجاوز كونها مشروعاً للبنية التحتية، لتشكل إطاراً شاملاً لتعزيز التكامل الاقتصادي عبر القارات. فهي تهدف إلى إعادة إحياء مفهوم "طريق الحرير القديم" في سياق اقتصادي حديث، يربط آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عبر شبكة متكاملة من طرق النقل والتجارة. وتشير الدراسة إلى أن هذه المبادرة تمثل استراتيجية متعددة الأبعاد لتعزيز النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي للصين على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، تؤكد الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في إطار المبادرة، نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي وثرواتها النفطية. وتخلص الدراسة إلى

أن نجاح هذه المبادرة في منطقة الخليج قد يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، مع احتمال تحول تدريجي في موازين القوى الاقتصادية العالمية لصالح الصين.

دراسة مروش يوسف، لميس حبيبة، وسداس عادل (2023): [4]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تحدد وتؤثر في التبادلات التجارية بين دول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا) والصين خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2019. وقد اختيرت هذه الفترة الزمنية لتعكس التطورات الحديثة في العلاقات الاقتصادية بين هذه المنطقة والقوة الاقتصادية الصاعدة المتمثلة في الصين. اعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية في نسختيه البسيطة والموسعة كإطار تحليلي، وهو نموذج اقتصادي قوي يستخدم لتفسير تدفقات التجارة الثنائية. يأخذ هذا النموذج في الاعتبار عوامل مثل حجم الاقتصاد، المسافة الجغرافية، والفوارق الاقتصادية بين الدول، مما يتيح تحليلاً شاملاً للعوامل المؤثرة في التجارة.

توصلت نتائج الدراسة عن ديناميكيات معقدة في العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي والصين. فقد تبين أن حجم الاقتصاد، ممثلاً في إجمالي الناتج المحلي، يلعب دوراً إيجابياً محورياً في تعزيز التبادل التجاري، مما يؤكد أهمية النمو الاقتصادي في تحفيز التجارة الدولية. وبشكل مثير للاهتمام، وجدت الدراسة أن المسافة الجغرافية، رغم تأثيرها الإيجابي على حركة التجارة، لا تشكل عائقاً جوهرياً في حالة العلاقات التجارية بين الصين ودول المغرب العربي. هذا يشير إلى أن عوامل أخرى، مثل السياسات التجارية والاتفاقيات الدولية، قد تلعب دوراً أكثر أهمية في تشكيل هذه العلاقات التجارية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الفجوة الاقتصادية والتدفقات التجارية، مما يسلط الضوء على أهمية تقليص الفوارق الاقتصادية لتعزيز التبادل التجاري. هذا يؤكد على ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع

مستوى المعيشة وتحسين البنية التحتية في دول المغرب العربي، مما قد يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في سلسلة القيمة العالمية.

دراسة Salem Nechi,Zouhair Mrabet and Mouyad Alsmara (2022):[5]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التغيرات في أنماط التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشهد هذه العلاقات التجارية نموًا ملحوظًا نتيجة الاهتمام المتزايد من جانب الطرفين؛ فالصين تسعى لضمان إمدادات مستقرة من النفط والغاز، بينما تحاول دول الخليج تنويع علاقاتها التجارية وتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات. وقد استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية المدعم بالتعليم والسكان وسعر الصرف الفعلي لتوثيق التحول في السلع المتداولة، خاصة تدفق المزيد من الآلات والمعدات الصينية إلى المنطقة لدعم جهود التنويع الاقتصادي، كما قيمت مدى استمرار نمو الروابط الاقتصادية بين الجانبين حتى بعد الأزمة المالية العالمية.

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي شهدت نموًا ملحوظًا حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية، على عكس تراجع تدفقات التجارة مع الاقتصادات المتعثرة في أوروبا والولايات المتحدة. وأظهرت النتائج أن عوامل مثل النمو السكاني وزيادة التعليم في دول الخليج لعبت دورًا مهمًا في توسيع هذه العلاقات التجارية، حيث ساهمت في دعم جهود التنويع الاقتصادي. كما لوحظت زيادة مستمرة في واردات دول الخليج من الآلات والمعدات الصينية، مما يشير إلى تحول في تفضيلات السلع والخدمات لدعم هذه الجهود. وخلصت الدراسة إلى أن التعاون الاستراتيجي طويل الأمد مع شركاء تجاريين مهمين مثل الصين، وإمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة معها، من شأنه تعزيز هذه العلاقات التجارية المربحة للجانبين وتسريع نموها.

دراسة **Ondja'a Abeng-abe, Christian Johan & Kisso, Eunice (2023).**[6]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الثنائية بين الصين و45 دولة أفريقية باستخدام نموذج الجاذبية. استخدم الباحثون تقنية انحدار البيانات الطولية (panel data regression)لتحليل البيانات التي تغطي الفترة من 2002 إلى 2021، مع إيلاء اهتمام خاص لمستوى الدخل في الدول الأفريقية. تجدر الإشارة إلى أن مجموع سكان أفريقيا والصين يشكل ما يزيد قليلاً عن ثلث سكان العالم، مما يبرز أهمية هذه الدراسة. سعى الباحثون إلى فهم كيفية تأثير عوامل مثل حجم الاقتصاد، عدد السكان، والمسافة بين الدول على حجم التجارة بين الصين والدول الأفريقية، مستندين إلى الأساس النظري لنموذج الجاذبية.

كشفت نتائج الدراسة عن علاقات معقدة في التجارة بين الصين والدول الأفريقية. فقد تبين أن الحجم الاقتصادي وعدد السكان يؤثران إيجابياً على التجارة في معظم الحالات، مع ملاحظة أن عدد سكان الدولة الأفريقية له تأثير سلبي في إحدى الحالات. بشكل مثير للاهتمام، وجدت الدراسة أن المسافة لها تأثير إيجابي على التجارة في جميع الحالات إلا واحدة، وهو ما يتعارض مع الأبحاث السابقة ولكن يمكن تفسيره بتطور أنظمة اللوجستيات والنقل. أظهرت نتائج تحليل الأثر العشوائي (GLS) أن التأثيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي متسقة، وأن زيادة عدد السكان لأي من الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة التجارة بسبب توسع السوق المستهدف.

كما أشارت النتائج إلى أن الدول غير الساحلية قد تواجه تحديات في التجارة، مما يسلط الضوء على أهمية الموانئ والمناطق الساحلية في تسهيل تدفق البضائع. ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للتجارة، حيث كانت التجارة أكثر أهمية مع الدول التي تلقت استثمارات. كما كان للتاريخ التجاري تأثير إيجابي، حيث أن الألفة بين الشركاء التجاريين تؤدي إلى أنماط تجارية أوضح وحجم تجاري أكبر. لوحظ ارتفاع

في أحجام التجارة خلال الأزمة المالية، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض أسعار بعض السلع، وخاصة الموارد الطبيعية التي تعد المنتج الرئيسي للصادرات الأفريقية.

التعليق على الدراسات

يتضح من العرض السابق للدراسات التي تناولت تحليل العلاقه بين الصين ودول دول مجلس التعاون الخليجي انها جميعها عرض نظري لواقع العلاقات الصينية الخليجية وأثرها على الجانبين وتطورها، وقد لجأت الدراسة الحالية الى تطبيق نموذج قياسي لتحليل العلاقة وتحديد اهم المتغيرات المؤثرة في تطور هذه العلاقة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقات الصينية مع دول الخليج وكيف تم تشكيل العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ؟ وماهي مبادرة الحزام والطريق ، وانعكاس ذلك على العلاقات الخليجية الصينية، والتعرف على محددات السياسة الصينية تجاه الدول الخليجية، وما الاستراتيجية المتبعة لتحقيق المصالح المشتركة وأثر ذلك في دعم اقتصاديات الدول الخليجية.

مشكلة الدراسة:

تتمتع منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بموقع جغرافي مؤثر ومتميز، حيث سعت العديد من القوى العظمى العالمية إلى زيادة نفوذها والحفاظ عليه في هذه المنطقة، الصين هي إحدى القوى العالمية التي ركزت على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية ، مما يجعلها وافدًا جديدًا مهمًا في الاقليم.

في الواقع ، كقوة عالمية متنامية وسعت بكين اتصالاتها الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية ، والعلاقات الاستراتيجية ، والأمن ، ومبيعات الأسلحة لحكومات المنطقة. نظرًا لوجودها العالمي المتزايد المدفوع بالنمو في الاقتصاد الصيني والطلب على الطاقة ، حاولت الصين تنفيذ العديد من الصفقات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومع ذلك ، فإن العلاقة بين الصين ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص تأثرت بشدة بالنظام الدولي والأنماط الإقليمية ، فضلاً عن التعديلات التي أدخلت على استراتيجيات التنمية والاستراتيجيات الخاصة ببكين في الآونة

الأخيرة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في عرض اشكال تطور العلاقات الخليجية–الصينية من خلال تناول الأسباب التي أدت الى تبلور تلك العلاقات ومن ثم تناول المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمها.[11]

فروض الدراسة:

العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج والصين لها تأثير ايجابي في دعم النمو الاقتصادي لدول منطقة الخليج

منهجية الدراسة:

يستند البحث الى المنهج الاستقرائي التحليلي باستخدام النموذج القياسي (DOLS & FMOLS) لتقدير العلاقة بين الجانبين باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المعبره عن العلاقة خلال الفترة الزمنية (2010: 2022).

تُستخدم كل من طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) وطريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS) في تقدير العلاقات طويلة الأجل في حالة وجود التكامل المشترك بين بيانات السلاسل الزمنية. وهو ما يفيد بشكل خاص في التحليل القياسي الاقتصادي عند التعامل مع البيانات غير المستقرة التي يتم دمجها. تم تصميم نموذج (FMOLS) لتصحيح كل من مشكلة الارتباط الذاتي الذي يمكن أن يحدث في وجود التكامل المشترك.

بينما نموذج (DOLS) هي طريقة أخرى تهدف إلى تقدير المعلمات طويلة الأجل لعلاقة متكاملة. وهي تتضمن فترات تأخير للفروقات الأولى غير الثابتة لتصحيح الارتباط الذاتي المحتمل والتباين بين المتغيرات.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دول دول مجلس التعاون الخليجي والصين، اما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة من 2010 الى 2022، وهي الفترة التي شهدت تطور العلاقات بين الجانبين . **خطة الدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى قسمين بالإضافة إلى المقدمة والنتائج.القسم الأول يتناول تحليل الأزمة بين الجانبين وكيف بدأت واثرها على النمو العالمي، والجزء الثاني يعرض نتائج النموذج القياسي لتقدير أثر العلاقات الخليجية- الصينية على الأبعاد الاقتصادية للجانبين، متبوع بنتائج وتوصيات الدراسة.

أولا: واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

لطالما كانت الطاقة في قلب التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. في حين أن الدول الغربية كانت سوق التصدير الرئيسي للطاقة الخليجية ، أصبحت دول شرق اسيا أكبر مستورد لنفط الخليج والغاز الطبيعي ، وهو اتجاه من المقرر أن يستمر مع ثورة النفط الصخري[1]. تشكل الطاقة جزءًا رئيسيًا من حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي الذي توسع من 9.7 مليار دولار أمريكي في عام 2000 تقريبًا الى 163 مليار دولار أمريكي في عام 2018. [12]

سعى منتجو الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي ، الذين يوردون ما يقرب من 27.6٪ من واردات الصين من الطاقة ، إلى الحفاظ على حصصهم في السوق الصينية على مدار العقد الماضي من خلال الاستثمارات المستمرة في تطوير البنية التحتية للتكرير في الصين ومرافق المعالجة النهائية لصادراتهم من الطاقة.

[1]لنفط الصخري هو نوع من النفط يتم استخراجه من الصخور الصخرية، وغالبًا ما يكون موجودًا في شكلٍ غير تقليدي. يتميز هذا النوع من النفط بوجوده في تركيبات صخرية ذات كثافة عالية، مما يجعله صعب الاستخراج بشكل تقليدي.

وبعيدًا عن الطاقة ، فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تستند أيضًا إلى ديناميكيات اقتصاداتها السياسية والاقتصادية الإقليمية. بالنسبة للصين ، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الأسواق الاستهلاكية الرئيسية التي يمكن أن تساعد في دفع النمو الاقتصادي المستمر للبلاد في وقت يتباطأ فيه الطلب الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى السلع منخفضة الجودة ، و المنتجات الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية (في الألعاب الإلكترونية ، ومنصات التواصل الاجتماعي ، والتجارة الإلكترونية ، والمراقبة) التي تقدمها شركات مثل Net Dragon و Tencent و Huawei ، كما لقيت الأسلحة العسكرية الصينية والتقنيات المسلحة ، وأبرزها الطائرات بدون طيار ، استقبالًا جيدًا أيضًا ، حيث استضافت المملكة العربية السعودية أول مشروع مشترك خارجي بدون طيار للصين مع التطلع إلى اقتحام سوق الطائرات بدون طيار في المنطقة.[13]

ان تدفق عشرات الآلاف من العمال الصينيين إلى دول مجلس التعاون الخليجي ونمو عدد كبير من المغتربين الصينيين في الإمارات العربية المتحدة (حول دبي والشارقة) بما يقرب من 250 إلى 300 ألف شخص ، يتوافق أيضًا مع جهود الدولة الصينية طويلة الأجل التي تهدف إلى التخفيف من ضغوط البطالة داخل الصين من خلال تشجيع شريحة من السكان (وكذلك الشركات) على الخروج إلى الخارج. [14]

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، يُنظر إلى الصين على أنها عامل مهم في تحقيق أهداف لتحديث الاقتصادي الخاصة بهم ، تعتبر الصين سوقًا رئيسيًا طويل الأجل لتصدير البتروكيماويات وغيرها من المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة.

تنافست الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أيضًا مع بعضها البعض لتحويل والاستحواذ على التجارة الصينية وتدفقات الاستثمار إلى تلك المنطقة من خلال ربط خططها التنموية الوطنية بشكل صريح بمبادرة الحزام والطريق المتنامية في الصين (BRI) ، وتكريس مناطق مثل جازان (المملكة العربية السعودية) والدقم (عمان) ومدينة الحرير (الكويت) كنقاط مركزية لتشغيل الشركات الصينية و ، على قدم المساواة ، لتصفية التجارة والاستثمار الصيني عبر جزء كبير من الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. [15]

عززت الحكومة الصينية بشكل كبير موقع الصين ومصالحها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقود الثلاثة الماضية ، مما يجعلها وافدًا جديدًا مهمًا في الاقليم. في الواقع ، كقوة عالمية متنامية ، وسعت بكين ، في بعض الحالات بشكل كبير ، اتصالاتها الدبلوماسية ، والعلاقات الاقتصادية ، والعلاقات الاستراتيجية ، والأمن ، ومبيعات الأسلحة لحكومات المنطقة. فضلاً عن التعديلات التي أدخلت على

استراتيجيات التنمية والاستراتيجيات الخاصة ببكين خلال العقود الثلاثة الماضية ، أما بالنسبة لدول دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص ، والدول العربية بشكل عام ، في السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد الانتفاضات العربية في عام 2011 ، فقد بحثت هذه الحكومات بشكل متزايد عن شركاء اقتصاديين وسياسيين جدد ، ولا سيما الصين. بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج دول دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط والغاز إلى تنويع اقتصاداتها لتشجيعها على البحث عن مستثمرين أقوياء (Andersen & Jiang، 2018).[16]

مع تنامي دور الصين العالمي ، تتطور علاقاتها مع دول خارج نطاق مصالحها التقليدية، تم تعزيز العلاقات المتبادلة بين الصين ومنطقة مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بكين وحكومات المنطقة، زادت مستويات ترابط بكين مع هذه الدول بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، لتشمل مجموعة واسعة من المجالات والمصالح. (Gurol & Scita، 2020).

Source: FACTS Global Energy Services, China Oil Monthly, February 2020. US Energy Information Administration, "Country Analysis Executive Summary: China," Sep 30, 2020."

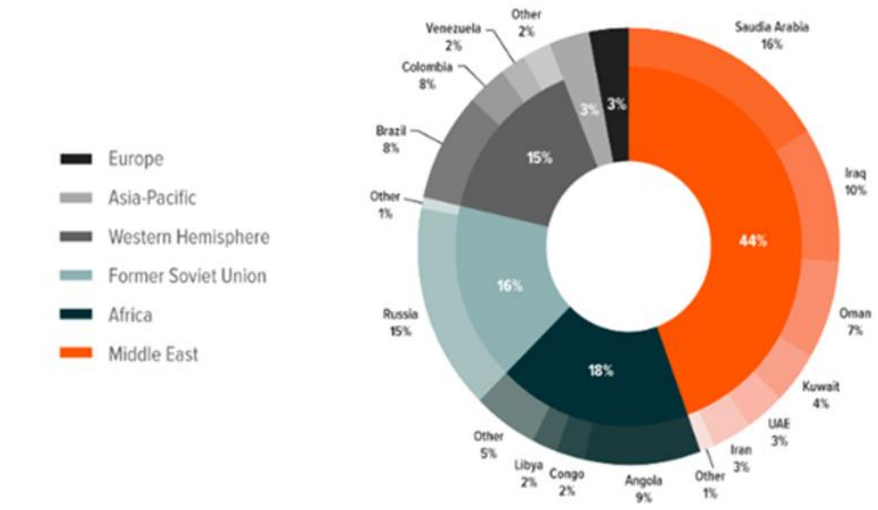

شكل رقم (1) مصادرالصين من النفط الخام

ثانيا: التعاون الاقتصادي في قطاعات أخرى

من المتوقع أن تلعب الصين دورًا مهمًا في النمو المستمر للصناعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي. هناك تعاون كبير بين حكومات الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التنمية المتوقعة مثل السياحة والاتصالات والطاقة المتجددة والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي والأعمال الموجهة نحو التكنولوجيا.[17]

في دول مجلس التعاون الخليجي ، تعمل صناديق الثروة السيادية على تعزيز العلاقات الوثيقة: في عام 2015 ، تم إنشاء صندوق استثمار مشترك بين الإمارات والصين بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي من قبل مبادلة في أبو ظبي ، بنك التنمية الصيني كابيتال ، وإدارة الدولة الصينية للنقد الأجنبي. في السنوات الأخيرة ، دفع مسؤولون من صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيز المزيد من محافظهم الاستثمارية على الاقتصادات الآسيوية ، وخاصة الصين.[18]

ثالثا: دور دول الخليج في مبادرة الحزام والطريق

تم تقديم مبادرة الحزام والطريق لأول مرة من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ في خريف 2013 أصبحت استراتيجية الحزام والطريق الصينية أهم تصميم للصين للتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي. حيث قدمت الصين دبلوماسية الشراكة الخليجية منبرًا لتعميق وتوسيع التعاون بين الصين ودول المنطقة في إطار مبادرة الحزام والطريق. تشير الاستراتيجية إلى مرحلة جديدة من مبادرة "Going Global" الصينية ، والتي تشجع الشركات الصينية على السفر إلى الخارج بحثًا عن أسواق جديدة أو فرص استثمارية. بعبارة أخرى ، يمثل إطلاق برنامج "طريق الحرير الجديد" هذا أهم عمل دبلوماسي واقتصادي لبكين في العالم ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا .[19]

في الواقع ، تشرع الحكومة الصينية الى بناء علاقات اقتصادية قوية مع دول دول مجلس التعاون الخليجي في سياق مبادرة الحزام والطريق ، التي تطورت إلى استراتيجية وطنية عليا في الصين. تكثف بكين جهودها لبناء إطارين جديدين لطريق الحرير عبر القارات يربط آسيا وإفريقيا وأوروبا في التجارة والاستثمار والبنية التحتية والتبادل بين الأفراد ، والتي كانت تسمى في الأصل "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و "القرن الحادي والعشرين". في عام 2015 ، أصدرت أكبر وكالة للتخطيط الاقتصادي في الصين ، وهي اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) ، خطة عمل جديدة تحدد التفاصيل الرئيسية للاستراتيجية ، والتي أبرزها بناء "ممرات اقتصادية" برية وبحريةز

تلقى طريق الحرير الجديد ردود فعل نشطة من قيادات دول مجلس التعاون الخليجي، تجسدت في مشاركتهم الحماسية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة والأردن وعمان وقطر والكويت وقعت جميعها كأعضاء مؤسسين. تضمن العضوية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لهذه الدول مسارًا سريعًا لصناديق تشين الاستثمارية وستوحدها في إطار مصلحة اقتصادية مشتركة جنبًا إلى جنب مع الالتزامات الصينية المتزايدة. وفقًا لذلك ، أصبح دول مجلس التعاون الخليجي حيويًا لاستراتيجية الصين الكبرى على خلفية مبادرة الحزام والطريق الطموحة، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة وهى تحليل العلاقات الصينية الخليجية في ضوء مبادرة الحزا والطريق.[20]

تركز موقف دول الخليج في مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) عادةً على الشركاء الإقليميين ، ومشاريع البناء ، والطاقة ، بالإضافة إلى كونها مواقع مترابطة أساسية للتجارة في البلدان الناشئة. من وجهة نظر منطقة الخليج ، تمثل مبادرة الحزام والطريق صلة دعم مهمة لحلفاء مثل باكستان ومصر. من خلال مبادرة الحزام والطريق ، لعبت الصين دورًا أساسيًا في تطوير مشروع تطوير منطقة قناة السويس في مصر بالإضافة إلى مشروع ميناء جوادر وخطوط الأنابيب في باكستان.[21]

شكل رقم (2) صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط للصين

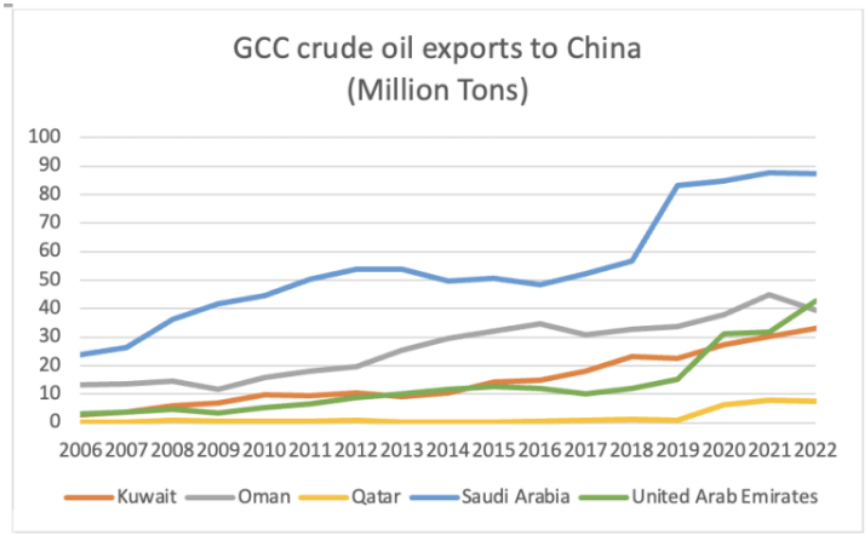

Source: UN Comtrade, PRC General Administration of Customs, Authors' Calculations

بالنظر إلى الخطط الرقمية الوطنية الحالية في دول مجلس التعاون الخليجي ، يعتبر طريق الحرير الرقمي لمبادرة الحزام والطريق وثيق الصلة بالمنطقة بشكل لا يصدق. تستمر مبادرات البنية التحتية الرقمية للشركات الصينية في كونها مجدية حتى في أوقات نقص الموارد والصعوبات المتعلقة بالتسليم بسبب تأخيرات سلسلة التوريد المرتبطة بالوباء وإغلاقها. قبل فترة طويلة من اندلاع جائحة COVID-19 ، بدأت دول الخليج في رؤية تكثيف التعاون القائم على التكنولوجيا لتنويع صناعاتها وبناء اقتصادات المعرفة. في السنوات القادمة ، من المتوقع أن يظل التعاون القائم على التكنولوجيا أولوية.[22]

وتجدر الإشارة إلى أن الصين تحاول بشكل متزايد التعامل مع المنطقة من خلال آليتين متعددتي الأطراف:[23]

1. اعتماد إطار مؤسسي هو منتدى التعاون بين الصين والدول العربية (CASCF) ، الذي تم إطلاقه في عام 2004 في القاهرة، و في يونيو 2014 ، في المؤتمر الوزاري السادس لـ CASCF ، اقترح الرئيس Xi

Jinping إنشاء نمط "1 + 2 + 3" للتعاون: التعاون في مجال الطاقة باعتباره جوهريا ؛ ثم البنية التحتية بالإضافة إلى تيسير التجارة والاستثمار ؛ وثالثا التركيز على مجالات جديدة للتعاون التكنولوجي العالي - الطاقة النووية ، والأقمار الصناعية الفضائية ، ومبادرات الطاقة الجديدة الأخرى.

2. الإطار الثاني هو الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ، الذي بدأ في عام 2010 بهدف بناء شراكة استراتيجية، حيث اتفق الجانبان على تسريع وتيرة إنشاء منطقة تجارة حرة ، أكدت الصين رغبتها في لعب دور أكثر نشاطًا في الشؤون الإقليمية ، مثل الحفاظ على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

لتعزيز العلاقات الصينية مع منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ، تم اتخاذ عدد من الإجراءات بين الجانبين:[24]

1. إنشاء عدد من المؤسسات لدعم الشراكة الاستراتيجية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، عادة ما تكون هذه المؤسسات بين الصين والدول العربية منفردة أو الدول كمنطقة، مثل مؤسسة الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ، الذي تأسس في عام 2010 للارتقاء بالعلاقات الصينية الخليجية من خلال الارتقاء بالعلاقة إلى المستوى الاستراتيجي. وهناك أيضًا منتدى التعاون الصيني - الخليجي ، واللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ، والمنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية ، ومنتدى التعاون التجاري الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. كانت هذه المؤسسات بمثابة منصة مهمة للعلاقة الاستراتيجية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي .

2. التعاون في مجال السلام والأمن. تتمثل أهداف وغايات الصين العسكرية والأمنية في المنطقة في المشاركة تدريجياً في القطاعات العسكرية والأمنية والاستراتيجية التي تبلغ تكلفتها عدة مليارات من الدولارات لسوق الأسلحة ، وليس من خلال تحدي الغرب أو الدخول في صراع مباشر مع الغرب ، ولا سيما مع أمريكا.

3. تركز بكين أيضًا على الانخراط في قطاعات جديدة واستراتيجية ، مثل الطاقة النووية والفضاء والاتصالات والبنية التحتية في دول دول مجلس التعاون الخليجي، تتمتع الصين بتكنولوجيا طيران متطورة ونظام بحث علمي كامل بالإضافة إلى مجموعة كاملة من المنشآت الصناعية (شينخوا ، 2016). وفقًا لذلك ، يمكن لبكين أن تساعد بشكل فعال مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير تكنولوجيا الفضاء الخارجي. في الوقت الحاضر ، توصلت الصين والدول العربية إلى توافق في المشاريع ، مثل مركز نقل التكنولوجيا الصيني العربي ، ومركز التدريب على الاستخدام السلمي للطاقة النووية في المنطقة العربية ، ومركز التدريب على الطاقة النظيفة في المنطقة العربية ، و BeiDou للملاحة الفضائية (Lokhande، 2017).

4. العلاقات الثقافية ، وسعت الصين علاقاتها الثقافية مع دول مجلس التعاون الخليجى ، حيث دخلت الصين في شراكة مع جامعات ومؤسسات تعليمية أخرى في دول مجلس التعاون الخليجى، حيث أنشأت بكين ثلاثة معاهد في دول مجلس التعاون الخليجى. واحد في جامعة دبي ، والثاني في أبو ظبي والثالث في البحرين (كيرك ، 2015).

5. أصبحت استراتيجية الحزام والطريق أهم تصميم نبيل للصين للتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجى. وفقًا لذلك ، يعد طريق الحرير الجديد دليلًا مهمًا لدبلوماسية الصين في دول مجلس التعاون الخليجى. ، مما

يشير إلى أن الحكومة الصينية ستلعب دورًا أكثر نشاطًا في دول مجلس التعاون الخليجى ، لقد أصبح دول مجلس التعاون الخليجى بالفعل محورًا هامًا في مبادرة "طريق الحرير" البحرية الصينية ، وهو أمر يعزز موقع المنطقة وموقعها الفريد على خريطة العالم ويحقق مكاسب اقتصادية وتنموية أكبر لدول المنطقة.

6. في عصر COVID-19 ، ركزت العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي على الاحتياجات الطبية والمكملات الغذائية ذات الصلة ، وحاول كلا الجانبين مساعدة بعضهما البعض. بعبارة أخرى ، كان التأثير الإيجابي لوباء COVID-19 هو تعزيز الصداقة بين الصين ودول دول مجلس التعاون الخليجى في مكافحة الوباء (Zi، 2020).

في الواقع ، فإن تأثير COVID-19 امتد إلى أكثر من ذلك، حيث خلق الوباء ظروفًا لمشاركة متعددة الأطراف أكثر تركيزًا للصين مع دول مجلس التعاون الخليجي (كامل ، 2020). بشكل عام ، خلق كوفيد -19 فرصًا دبلوماسية جديدة لمزيد من التفاعلات بين الصين وحكومات دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي. وبعبارة أخرى ، فإن COVID-19 قد ربط بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال "طريق الحرير الصحي" ، الذي شمل التعاون في مكافحة الفيروس كعدو .(خان ، 2020).

رابع: التعاون في مجال الاستثمار والتجارة

بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية ومشاريع البناء 43.47 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية ، و 36.16 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة ، و 11.75 مليار دولار أمريكي في الكويت ، و 7.8 مليار دولار أمريكي في قطر ، و 6.62 مليار دولار أمريكي في عمان ، و 1.42 مليار دولار أمريكي في البحرين. بين

عامي 2005 و 2021. تتوزع الاستثمارات الصينية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجى بطريقة ترتبط عكسيًا تقريبًا بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.[25]

تفوقت الصين بسرعة على المملكة العربية السعودية باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي للبلاد ، حيث ارتفع إجمالي التجارة الثنائية من 42.4 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 76 مليار دولار أمريكي في عام 2019. واعتبارًا من الربع الثالث من عام 2021 ، واصلت الصين كونها أكبر شريك استيراد وتصدير للمملكة العربية السعودية. ؛ ومع ذلك ، فإن قيمة الواردات والصادرات لم تزداد باستمرار خلال السنوات العشر الماضية. تتكون حوالي 80 في المائة من صادرات المملكة العربية السعودية إلى الصين في عام 2019 من معادن ، بما في ذلك النفط الخام والغاز البترولي ، مما يدل على أن أسعار الطاقة هي عامل مهم في تغيير قيم التدفق التجاري.[26]

شهدت التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نموًا باهظًا هذا القرن ، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي نسبة كبيرة من التجارة الصينية في العالم العربي.

نما الاقتصاد الصيني بأكثر من 550 في المائة من عام 2006 إلى عام 2022، وخلال نفس الفترة ، ارتفعت وارداتها من النفط الخام من 145 مليون طن في عام 2006 إلى أكثر من 508 مليون طن في عام 2022. ومن غير المستغرب أن النمو الاقتصادي السريع في الصين والطلب على الطاقة أدى بها إلى الاستيراد أكثر من النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي مع انخفاض الطلب على واردات الولايات المتحدة من النفط الخام بسبب زيادة الإنتاج المحلي ، أعادت دول الخليج توجيه صادراتها إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، بما في ذلك الصين، صدرت دول مجلس التعاون الخليجي ما يزيد قليلاً عن 210 مليون طن إلى الصين في عام 2022 ، أي أكثر من ضعف شحناتها لعام 2014. [27]

شكل رقم (3) اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للصين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

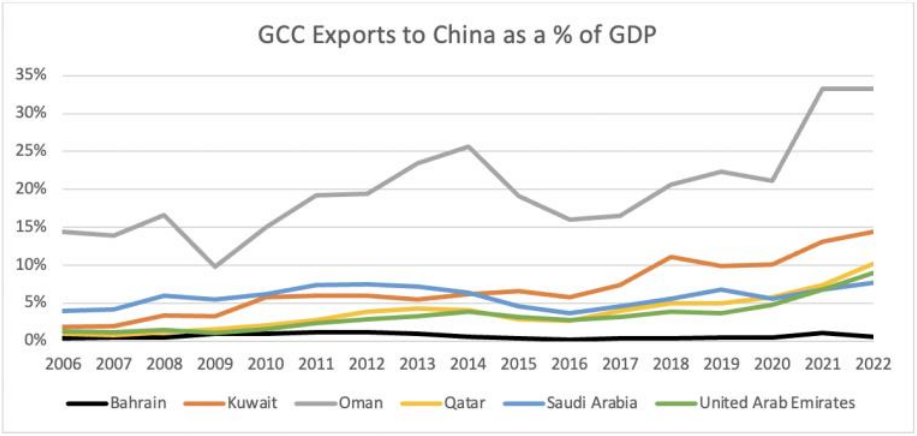

UN Comtrade, IMF, Authors' Calculations

تعد المملكة العربية السعودية إلى حد بعيد ، أكبر مصدر في المنطقة إلى الصين ، حيث شحنت ما يقرب من 88 مليون طن إلى جمهورية الصين الشعبية في عام 2022. ومع ذلك ، فإن صادرات عمان إلى الصين كانت أكثر لفتًا للانتباه. على الرغم من دور مسقط الصغير نسبيًا في أسواق الطاقة العالمية ، إلا أن عُمان كانت تاريخيًا ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين ، قبل أن تتفوق عليها الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 ، ويرجع ذلك على الأرجح إلى إعادة تصدير أبوظبي للخام الروسي.[28]

ارتفعت قيمة التجارة من أقل قليلاً من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى ما يقرب من 115 مليار دولار في عام 2016. وأصبحت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكثر أهمية للصين في الشرق الأوسط ، واحتلت الإمارات المرتبة الثانية.

سيكون لطلب الصين على النفط على المدى الطويل تداعيات كبيرة على دول مجلس التعاون الخليجي ، لكن معظم المخاطر تنحسر على الجانب السلبي. في حين أنه من

المتوقع أن تصبح الصين أكبر سوق تكرير في العالم - وقد تكون كذلك بالفعل - فقد زادت الحرب في أوكرانيا من مخاوف جمهورية الصين الشعبية بشأن أمن الطاقة. حوالي ربع السيارات الجديدة المباعة في الصين في عام 2022 كانت سيارات كهربائية أو هجينة تعمل بالكهرباء ، مما حد من استخدام المستهلكين الصينيين لمنتجات النفط الخام ، مثل البنزين والديزل. مع بدء بكين ببناء ستة أضعاف عدد محطات الفحم مقارنة ببقية العالم مجتمعة ، من الواضح أن صانعي السياسة الصينيين يأملون في تقليل استهلاك واردات النفط والغاز الأجنبية بأسرع ما يمكن. ومع ذلك ، هناك شكوك جدية بشأن المسار الاقتصادي الصيني على المدى الطويل.[30]

في حين أن هذه الاتجاهات المحتملة على المدى الطويل يمكن أن تلقي بثقلها على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ، فإن الصين كانت وستظل حقيقة اقتصادية في المنطقة. لكل اقتصاد من دول مجلس التعاون الخليجي ، باستثناء البحرين ، روابط مهمة مع الصين. كما هو موضح في الرسم البياني أدناه ، شكلت الصادرات إلى الصين ما يقرب من 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في عام 2022 ، في حين أن ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لعمان مرتبط مباشرة بالصادرات إلى الصين.[31]

إن البصمة الاقتصادية المطلقة والنسبية المتزايدة للصين في دول مجلس التعاون الخليجي ، والاعتماد على الخليج لإمدادات الطاقة ، أدى إلى قيام بكين بدور سياسي أكثر نشاطًا في المنطقة. الهدف الإقليمي الأساسي لبكين هو ضمان التدفق المستقر لإمدادات الطاقة ، لكنها تسعى أيضًا إلى تقليل النفوذ الغربي - وخاصة الأمريكي. تفضل بكين استخدام الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية لتعزيز أهدافها الإقليمية ، لكن هناك بعض المؤشرات الجنينية على أن بكين تفكر في توسيع وجودها العسكري الإقليمي.[34]

بشكل إجمالي ، تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة السادسة بين أكبر وجهة تصدير للصين وخامس أكبر وجهة استيراد. بينما تبرز تجارة الطاقة بشكل كبير في هذا

الاعتماد المتبادل المتزايد ، اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد على الصادرات الصينية.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي كلها اقتصادات ذات منتج واحد ، تعتمد على الصناعات البترولية والصناعات الكيماوية، تعتمد على الواردات لتوفير المنتجات الصناعية وسلع الحياة اليومية. وتتطلب خطط التنمية الخليجية الطموحة واردات كبيرة من الآلات الزراعية والمعدات الصناعية ومواد البناء. [35]

سادسا: آفاق التجارة المستقبلية بين الصين ودول الخليج

ترغب الصين في التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. سيمكن هذا النوع من الصفقات الصين من التعامل مع المنطقة في ظل الوضع التجاري المفضل. علاوة على ذلك ، فإن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول الخليج ستكون بمثابة دفعة كبيرة للمنطقة. أسفرت خمس جولات من المفاوضات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن عن اتفاقيات حول معظم القضايا المتعلقة بالتجارة. كان تركيز هذه المفاوضات على المنتجات المتعلقة بالطاقة ، وإن لم يكن حصريًا. وتؤخذ بعين الاعتبار المنتجات الأخرى ، لا سيما تلك المتعلقة بالزراعة والفواكه والتوابل ومواد البناء وأخيراً تجارة الخدمات.

من منظور مالي ، تعتبر القوة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، التي تتحكم في صناديق الثروة السيادية التي تزيد قيمتها عن 2 تريليون دولار أمريكي ، مهمة للنظام المالي العالمي للصين ، كما هو الحال في أسواق العملات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر ، حيث أصدرت عدة بنوك في دبي سندات أجنبية باليوان في عام 2021.[36]

البيانات والنموذج القياسي

بعد تناول الدراسات السابقة المشابهة في مصر والعالم، وسوف نقوم بتقدير العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين باستخدام منهجية تحليل بيانات

بانل (panel data analysis) لتقدير العلاقه باستخدام نماذج FMOLS, DOLS, PMG والتي تسمح بتقدير العلاقات الديناميكية طويلة الأجل ، وتم استخدام البيانات السنوية للفترة (2000 :2020)، ومصدرها البنك الدولي، OEC trade data، المتغيرات المستخدمه في هذا النموذج تظهر في الجدول التالي لدول مجلس التعاون الخليجي (قطر، السعودية، الامارات، الكويت، عمان، البحرين)، عدد مشاهدات النموذج 126 مشاهدة

جدول رقم (1) تعريف المتغيرات ومصدرها

المتغير	التوصيف	مصدره
Y	الناتج المحلي الاجمالي	World bank data
X_1	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	World bank data
X_2	معدل التضخم	World bank data
X_3	الواردات من الصين لدول الخليج	OEC trade data
X_4	الصادرات الى الصين من دول الخليج	OEC trade data
X_5	الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي	World bank data

1. الوصف الاحصائي للمتغيرات وهو يفيد في التحقق من جودة وسلوك المتغيرات، وهذا الاختبار يفيد في وصف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وكذلك صلاحية البيانت باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري.

	GDP_GROWTH	LFDI	TRADDE_OPENNESS	INFLATION	LEXP	LIMP
Mean	4.180726	16.54012	89.33760	2.779858	21.74187	21.50335
Median	3.813148	21.01167	81.98396	2.094699	22.29606	21.49110
Maximum	26.17025	24.39845	166.6103	15.05015	24.57230	24.31036
Minimum	-8.855279	-21.75739	50.19865	-4.863278	17.83649	18.38536
Std. Dev.	5.327692	13.03602	26.79916	3.505469	1.844214	1.6373

						92
Skewness	0.947845	-2.393891	1.234045	1.251192	-0.503361	-0.089042
Kurtosis	5.652494	6.929456	3.855318	4.804158	2.112735	2.337734
Observations	126	126	126	126	126	126

جدول (2) الوصف الاحصائي

مصفوفة الارتباط تعد ايضا اختبار واسع الانتشار لدراسة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وتحديد درجة الارتباط والجدول االتالي يوضح مصفوفة الارتباط للمتغيرات محل لدراسة.

جدول(3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات

Correlation Probability	**GDP_GROWTH_**	**LFDI**	**TRADDE_OPENNESS**	**INFLATION**	**LEXP**	**LIMP**
GDP_GROWTH_	1.000000					

LFDI	0.084921	1.000000				
	0.3444	-----				
TRADDE_OPENNESS	0.027191	0.315432	1.000000			
	0.7625	0.0003	-----			
INFLATION	0.308279	0.198499	0.037945	1.000000		
	0.0004	0.0259	0.6731	-----		
LEXP	-0.294170	-0.026048	-0.114685	-0.070167	1.000000	
	0.0008	0.7722	0.2010	0.4350	-----	
LIMP	-0.252460	0.103660	0.248402	0.077157	0.682236	1.000000
	0.0043	0.2480	0.0050	0.3905	0.0000	-----

2. اختبار جذر وحدة (استقرار السلاسل الزمنية)

من المهم معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية ثابتة أم غير ثابتة ، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها لاختبار العلاقة الديناميكية بين المتغيرات ، ويقال أن العملية العشوائية ثابتة إذا كان متوسطها وتباينها ثابتًا بمرور الوقت ، إلى جانب إذا لم تكن البيانات متسلسلة ثابتة ، فإن الانحدار الزائف موجود. لحل هذه المشكلة ، يتم تطبيق اختبار جذر الوحدة ، ويظهر الجدول التالي اختبار جذر الوحدة لبيانات panel.

جدول(3) اختبار جذر الوحدة لبيانات panel

Variables	IPS- test		ADF- test	
	level	***Difference***	***level***	***Difference***
GDP%	-0.621	- -6.633* 1c	15.68 1c	62.85* 1c
Prob.	(0.2670)	(0.000)	(0.2061)	(0.000)
INF	-0.872 1c	-4.9214* 1c	13.451c	46.292* 1c
Prob.	(0.1914)	(0.000)	(0.3369)	(0.000)
LFDI	-1.38672 1c	- -6.100*2c	11.55 2c	100.25* 1c
Prob.	(0.982)	(0.000)	(0.4820)	(0.000)
IEXP	-0.7651c	-5.338*1c	13.7211c	38.560* 1c
Prob.	(0.222)	(0.000)	(0.3189)	(0.000)
LIPM	2.07291C	-4.50858	2.92264	41.0699
Prob.	0.9809	0.0000	0.9961	0.0000
TRADE	-0.044 IC	-4.91356	10.6119	46.3111
Prob.	(0.4823)	(0.0000)	(0.5624)	(0.0000)

تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات غير ثابتة في المستويات في جميع الاختبارات عند مستويات معنوية 5٪ و 1٪ ، في حين أن جميع المتغيرات ثابتة عند الفرق الأول.

3. تحليل التكامل المشترك

الجدول التالي يعرض نتائج تحليل اختبار جوهانسن للتكامل والذي يؤكد وجود تكامل بين متغيرات النموذج ، كما تشير اختبارات trace وmax إلى احتمالية وجود تكامل عند تستخدم تقنيات التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة ، لفحص هذه الخاصية ، نستخدم اختبار Johansen-Fisher. المأخوذ من اختبارات Johansen (1980) و Johansen and Jocelius (1990) للاندماج المشترك على فحص بقايا الانحدار الزائف الذي يتم إجراؤه باستخدام المتغيرات.

جدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك

Hypothesized	*Trace test*	*Prob.*	*Max-Eigen test*	*Prob.*
r≤0	13.86	0.9748	69.12	0.0000
r≤1	205.4	0.0000	205.4	0.0000
r≤2	393.6	0.0000	311.3	0.0000
r≤3	139.5	0.0000	93.94	0.0000
r≤4	74.33	0.0000	58.57	0.0003
r≤5	59.44	0.0002	59.44	0.0002

4. تقدير نموذج الانحدار طويل الأجل:

تم اقتراح طرق FMOLS و DOLS بواسطة Pedroni (2001) ، (2004) , Kao and Chiang (2000) على التوالي. طريقة FMOLS هي طريقة غير بارامترية تصحح الارتباط الذاتي والتغاير المرن من خلال إزالة الارتباط بين المتغيرات التوضيحية والمصطلح العشوائي.

DOLS هي طريقة حدودية تقضي على الارتباط بين المتغيرات والخطأ المعياري عن طريق إضافة التأخر للمتغيرات ، الجدول التالي. ، يعرض تقدير النموذج من خلال استخدام تقنيات PMG و FMOLS و DOLS.

جدول رقم (5) تقدير نموذج الانحدار لبيانات panel

Variables	FMOLS	DOLS	PMG
LFDI	0.0054**	0.01218	-0.045427
	(0.075)	(0.5913)	(0.131)
INF	0.00492	-0.0609**	-0.3782**
	(0.124)	(0.010)	(0.0013)
LEXP	0.1180***	0.10859	0.4094**
	(0.000)	(0.4730)	(0.0341)
LIMP	0.4006 ***	0.9488***	0.853***
	(0.000)	(0.0000)	(0.0000)
TROPE	0.0056***	0.0290***	-0.0171
	(0.000)	(0.000)	(0.2702)

according to the p-value ***, **, and * denote the rejection of the null of no cointegration at the 1%, 5%, and 10% levels, respectively.

يمكن عرض نتائج التحليل القياسي في النقاط التالية:

تم تطبيق التقديرات طويلة المدى بواسطة تقنيات PMG و FMOLS و DOLS. بالمقارنة ، أعطت DOLS و FMOLS و PMG تقديرات جيدة وهامة كما يلي:

صادرات دول الخليج الى الصين تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي فالعلاقة معنوية موجبه في كل من FMOLS و PMG بينما هي علاقة غير معنوية في DOLS

واردات دول الخليج من الصين تساهم كذلك في زيادة الناتج المحلي الاجمالي فالعلاقة معنوية موجبه في كل من DOLS و FMOLS و PMG وهو مايرجع الى زيادة المكون الرأسمالي من الواردات الصينية الى دول الخليج مما يساهم في التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

من نتائج النموذج القياسي يمكننا التأكد من فرض الدراسة بوجود علاقة معنوية ايجابية للتعاون الاقتصادي لبن الصين ودول الخليج والتي تم قياسها بحجم الصادرات الى الصين وحجم الواردات الى دول الخليج من الصين، وأكدت نتائج النموذج طويل الأجل أن كلا المتغيران يؤثران بشكل ايجابي معنوي وخاصة الواردات الصينية الى دول مجلس التعاون (السعودية، الامارات، قطر، البحرين، الكويت، عمان).

المراجع

1. Garlick, J. (2020). The regional impacts of China's Belt and Road Initiative. Journal of Current Chinese Affairs, 49(1), 3-13.
2. Abdulsalam, A., Xu, H., Ameer, W., Abdo, A. B., & Xia, J. (2021). Exploration of the impact of China's outward foreign direct investment (FDI) on economic growth in Asia and North Africa along the belt and road (B&R) initiative. Sustainability, 13(4), 1623.
3. ذاري هديل، عبد الفتاح فكرت، **ابعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة قضايا سياسية، المجلد (1) (69)، جامعة النهرين، مصر، 482-453، 2022
4. مروش يوسف، لميس حبيبة، وسداس عادل، **محددات التبادلات التجارية لدول منطقة المغرب العربي مع الصين: مقاربة باستخدام نموذج الجاذبية من 2000 الى 2019**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 551-566، 2023
5. Nechi, Salem & Mrabet, Zouhair & Alsamara, Mouyad. China-GCC Trade: A win-win Changing Trade Patterns. 2022
6. Ondja'a Abeng-abe, Christian Johan & Kisso, Eunice. Trade between China and 45 African countries: does the Gravity Model matter?. Journal of Sino-African Studies. 2. 1-23. 2023.
7. Xuming QIAN & Jonathan FULTON (2017) China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 11:3, 12-21, DOI: 10.1080/25765949.2017.12023306
8. Mo CHEN (2011) Exploring Economic Relations between China and the GCC States, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 5:4, 88-105, DOI: 10.1080/19370679.2011.12023192

9. Jonathan Fulton (2019) China-UAE Relations in the Belt and Road Era, Journal of Arabian Studies, 9:2, 253-268, DOI: 10.1080/21534764.2019.1756135
10. Sike WU (2015) Constructing “One Belt and One Road” and Enhancing the China-GCC Cooperation, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 9:2, 1-15, DOI: 10.1080/19370679.2015.12023264
11. Tim NIBLOCK (2017) Problems and Opportunities for China in Developing Its Role in the Gulf Region, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 11:3, 1-11, DOI: 10.1080/25765949.2017.12023305
12. Makio Yamada, "Gulf-Asia Relations as ‘Post-Rentier’ Diversification? the Case of the Petrochemical Industry in Saudi Arabia," Journal of Arabian Studies 1, no. 1(2011): 99-116.
13. Karen Young, "The Gulf’s Eastward Turn: The Logic of Gulf-China Economic Ties," AEI, February 14, 2019, https://bit.ly/2mAZXzZ
14. Amena Bakr, "Qatar Launches First Chinese Yuan Clearing Hub in Middle East," Reuters, April 14, 2015, https://reut.rs/2ntXwj5 [Arabic].
15. Muhammad Zulfikar Rakhmat, "Belt and Road Brings Chinese Finance to the Gulf," The Diplomat, May 17, 2019, https://bit.ly/2X4ClVA
16. "Noura Al-Ka’Bi: The Partnership Between the Emirates and China Is Strategic and Reinforced by Culture," Albayan, July 16, 2018.
17. Aguilar, J. (2020). Qatar-China ties in COVID-19 fight highlighted. Gulf Times. Retrieved from https://www.gulf-times.com/story/673531/Qatar-China-ties-in-COVID-19-fight-highlighted
18. Sean Foley, "When Oil is Not Enough: Sino-Saudi Relations and Vision 2030," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 11(1), 2017

19. Al Abri, M. (2019). Oman-China relations widened over years. Oman Observer. December 23, 2019. Retrieved from https://www.omanobserver.om/oman-china-relations-widened-over-years/#:~:text=%E2%80%9CThe%20recent%20history
20. Al Jaber, S. (2019). UAE-China relations growing stronger. Global Times. Retrieved from https://www.globaltimes.cn/content/1159044.shtml.
21. Alabdullah, A. (2019). Celebrating 30 years of China-Bahrain bilateral ties. Global Times. September 29, 2019. Retrieved from https://www.globaltimes.cn/content/1165859.shtml
22. Albawaba. (2018). Kuwait signs with China crude oil joint marketing deal. Retrieved from https://www.albawaba.com/business/kuwait-signs-china-crude-oil-joint-marketing-deal-1157674
23. Al-Mukharriq, J. (2018). Bahraini delegation inks 8 deals during Shenzhen visit. StartUp Bahrain. Retrieved from https://startupbahrain.com/news/bahraini-delegation-inks-8-deals-during-shenzhen-visit/
24. Yuyang Zhang. (2023) Analysis of Benefits and Security of China's Foreign Investment with Artificial Intelligence under the Belt and Road. Applied Artificial Intelligence 37:1.
25. Andersen, L. E., & Jiang, Y. (2018). Energy and security: China in the Persian Gulf, China's engagement with the Arab Gulf States and Iran poses delicate security challenges. Danish Institute for International Studies (DIIS). Retrieved from https://www.diis.dk/en/research/energy-and-security-china-in-the-persian-gulf
26. Bashir, H. (2019). UAE, China issue joint statement on strengthening comprehensive strategic partnership.

Emirates News Agency. Retrieved from http://wam.ae/en/details/1395302776288

27. Barrington, L., & Cornwell, A. (2020). China's Sinopharm begins late stage trial of COVID-19 vaccine in UAE. Reuters. July 16, 2020. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-emirates-vaccine-idUSKCN24H14T
28. Cafiero, G., & Wagner, D. (2017). What the Gulf States Think of 'One Belt, One Road'. The Diplomat. May 24, 2017. Retrieved from https://thediplomat.com/2017/05/what-the-gulf-states-think-of-one-belt-one-road
29. Chanda, A. (2020). China-Oman ties to scale greater heights: Chinese envoy. CGTN. Retrieved from https://news.cgtn.com/news/2020-09-28/China-Oman-ties-to-scale-greater-heights-Chinese-envoy-U9MYTJPMxG/index.html
30. Chaziza, M. (2020a). China's partnership diplomacy and the successful implementation of the BRI. The Asia Dialogue. Retrievedfrom https://theasiadialogue.com/2020/03/25/chinas-partnership-diplomacy-and-the-successful-implementation-of-the-bri/
31. Belt and Road News. (2020). China-Kuwait strategic partnership hits new level. Retrieved from https://www.beltandroad.news/2020/07/15/china-kuwait-strategic-partnership-to-new-level
32. Cafiero, G. (2018). Kuwait's new strategy: Pursuing a partnership with China. Inside Arabia. Retrieved from https://insidearabia.com/kuwait-strategy-pursue-partnership-china/
33. Chaziza, M. (2020c). China-Bahrain relations in the age of the Belt and Road Initiative. Research Forum, 23(4). Retrieved from

https://strategicassessment.inss.org.il/en/articles/china-bahrain-relations-in-the-age-of-the-belt-and-road-initiative/

34. ChinaMed Data Middle East," ChinaMed, undated. Retrieved from https://bit.ly/2oeoNGg BP. (2019). Statistical review of world energy (68th ed.). Retrieved from https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-rev
35. Garlick, J., & Havlova, R. (2020). China's "Belt and Road" economic China's "Belt and Road" economic diplomacy in the Persian Gulf: Strategic Hedging amidst Saudi-Iranian Regional rivalry. Journal of Current Chinese Affairs. Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1868102619898706
36. Gurol, J., & Scita, J. (2020). China's Persian Gulf strategy: Keep Tehran and Riyadh content. Atlantic Council. Retrieved from https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/chinas-persian-gulf-strategy-keep-tehran-and-riyadh-content
37. Kamel, L. (2020). Regional Alignments and Confrontations: COVID-19's Impact In and Beyond the Persian Gulf. Istituto Affari Internazionali (IAI). Retrieved from https://www.iai.it/en/pubblicazioni/regional-alignments-and-confrontations-COVID-19s-impact-and-beyond-persian-gulf